نسبة مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي القائم (بدون مصادر خارجية) ثابتة تقريباً[٦٠]، بل انها، ومنذ أوائل الثمانينات، شهدت حالات مد وجزر[٦١].

الخنق الاقتصادي وسوسيولوجية التبعية

استكمالاً لجهودها في تغيير البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي ابتدأتها بسياسة انعاشهم الاقتصادي والاجتماعي، بما يكفل خلق الاسس المادية للتأثير في اتجاهاتهم السياسية، قامت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي بعملية خنق لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد سلكت في هذه العملية طريق التضييق على نواحي الحياة الاقتصادية المستقلة كافة، وربطها بالاقتصاد الاسرائيلي، وبمجمل الاستراتيجية الاسرائيلية في الضفة والقطاع، الأمر الذي قد يؤدي إلى احداث تغييرات في البناء الاقتصادي، يترتب عليها القضاء على الاساس المادي المساعد لعملية التبلور «الكياني» المستقل، وخلق شرائح اجتماعية مرتبطة، اقتصادياً واجتماعياً، باسرائيل، ومعتمدة عليها.

اجراءات الخنق الاقتصادي

اتبعت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي مجموعة من الاجراءات المتداخلة مع بعضها البعض لتحقيق عملية خنق الاقتصاد، مستفيدة، في ذلك، من كونها السلطة الفعلية، من جانب، ومن الوضع الاقتصادي المتخلف، من جانب آخر. وهذه الاجراءات يمكن ايجاز أهمها في الآتي:

اولاً: مصادرة الاراضي[٦٢] والتحكم في مصادر المياه[٦٣]، وذلك للتضييق على النشاط الزراعي في الضفة والقطاع، حيث انخفض عدد العاملين في الزراعة، نتيجة لذلك، من ١٥٩١٠٠ عامل العام ١٩٧٠ إلى ٣٨٧٠٠ عامل العام ١٩٧٩[٦٤]، مع ما يعنيه ذلك من تحول معظم هؤلاء إلى سوق العمل الاسرائيلي. ولم يقتصر الامر على هذا الحد، بل ان التضييق على النشاط الزراعي أثر على العاملين في قطاع الخدمات والذين يعيشون على أطراف الريف، ويكسبون رزقهم من خدمة الزراعة[٦٥]، مما دفع بهم، أيضاً، إلى سوق العمل الاسرائيلي. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فان من شأن المزيد من السيطرة الاسرائيلية على الاراضي في الضفة والقطاع، حتى وان لم تكن أراضي زراعية، مملوكة ملكية خاصة للافراد[٦٦]، ان يحرم المواطنين العرب من رقعة الاقليم اللازمة لاقامة الهياكل الاساسية المستقلة كافة ومشاريع الاسكان[٦٧]؛ ومن جانب آخر، فان من شأن مصادرة الاراضي والتحكم في مصادر المياه أن يصبا في سياسة التهويد التدريجي للضفة الغربية وقطاع غزة.

ثانياً: العمل على احداث تحولات في البنية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة (هذه العملية بدأت منذ انتهاج سياسة الانعاش الاقتصادي والاجتماعي) لملاءمتها للحاجات والمصالح الاسرائيلية، ولما يمكن أن تقود اليه من خلق شرائح اجتماعية مرتبطة بالاحتلال، ومستفيدة من أوضاعه. ففي المجال الزراعي، عملت سلطات الاحتلال على تكييف القطاع الزراعي مع حاجات كل من السوق الاسرائيلية الداخلية، وحاجات التصدير الاسرائيلي الخارجية. وفي القطاع الصناعي، عملت على تشجيع المستثمرين المحليين، والاسرائيليين، على اقامة بعض الصناعات التحويلية وصناعات التصدير (عملت معظم هذه المصانع كفروع للصناعة الام في اسرائيل). أما في القطاع الخدمي، فشجعت على انشاء قطاع خدمي لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي، مثل مؤسسات اصلاح السيارات، حيث يقوم الاسرائيليون باصلاح سياراتهم في الضفة والقطاع لانخفاض الاجور[٦٨].